



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL  
A/34/344  
S/13423  
29 June 1979  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

مجلس  
الأمن



الجمعية  
العامة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

البند ٢٥ من القائمة الأولية\*

الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن  
السنة الرابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ موجهة إلى  
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة فرنسا  
الدائمة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علماً بأن البلدان التسعة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد أصدرت في  
باريس في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ البيان التالي بشأن الحالة في الشرق الأوسط :  
" بحثت الدول التسع الحالة في الشرق الأوسط .

" ١ - وهي تشير وفقاً لبياناتها السابقة ، ولا سيما بيان ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٧  
وبيان ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ إلى أن السلم العادلة والدائمة لن تتم الا على أسس تسوية  
شاملة ينبغي أن تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وعلى :

- عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة ؛
- ضرورة أن تنتهي اسرائيل احتلال الاراضي الذي تمارسه منذ حرب ١٩٦٧ ؛
- احترام سيادة كل دولة من دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها وحقوقها في  
العيش في سلم في داخل حدود آمنة ومعتترف بها ؛
- وضع الحقوق المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في وطن في الاعتراف  
عند اقامة سلم عادلة ودائمة .

" ٢ - وتعرب الدول التسع عن أسفها لأي عمل أو بيان قد يشكل عقبة في سبيل

. A/34/50

\*

البحث عن السلم . وترى خاصة أن بعض مواقف الحكومة الاسرائيلية أو تصريحاتها من شأنها أن تعرقل البحث عن مثل هذه التسوية الشاملة . وهذه هي الحال خاصة فيما يتعلق :

— بادعاء اسرائيل السيادة الدائمة على الأراضي المحتلة وهو الادعاء الذي لا يتفق والقرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) الذي وضع مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة ؛

— وبسياسة انشاء المستعمرات التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة وهي سياسة غير مشروعة في نظر القانون الدولي .

” ٣ — تؤيد الدول التسع فيما يتعلق بلبنان استقلاله وسيادته ووحدته اراضييه وتعرب عن أسفها ازاء كل الأعمال التي قد تضر بأمن السكان وتعرقل إعادة سيطرة الحكومة اللبنانية على كافة اراضيها ولاسيما جنوب البلاد . وهي إذ يساورها شديد القلق ازاء مسا تواجهه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تشترك فيها بعض دول الاتحاد الأوروبي ، من صعوبات في تنفيذ ولايتها . توجه نداء إلى جميع الأطراف لتحترم قرارات مجلس الأمن . ” تلك هي الملاحظات التي ترى الدول التسع من واجبها الاعراب عنها حالياً . وتحفظ لنفسها بحق ابداء الرأي ثانية في هذه المسائل كلها في وقت لاحق ” .

وأكون ممثلاً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٢٥ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فيليب هوسون

القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة

فرنسا لدى الأمم المتحدة